واقع برامج الدراسات العليا بجامعة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة استطلاعية

أحمد البستان*

* حصل على الدكتوراه في إدارة التعليم العالي من جامعة كنساس بالولايات المتحدة عام 1980.
يعمل أستاذاً مساعداً بقسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية - جامعة الكويت.

الملخص

تهدف الدراسة إلى تعرُّف آراء أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت حول برامج الدراسات العليا، وتعرُّف الاستراتيجيات والسياسة الحالية، والمشكلات والمعوقات التي تواجهها، وكذلك تعرُّف التوجهات المستقبلية للدراسات العليا. وفي سبيل ذلك تم إعداد استبانة مكونة من 27 بندا، يختار كل مجيب الإجابة التي تتفق ورأيه. وقد صنفت إلى ستة مجالات هي: استراتيجيات الدراسة العليا، والهيكل التنظيمي، ومجال برامج الدراسات العليا، ومجال الهيئة التدريسية، ومجال توافر الإمكانات.

وقد تم اختبار عينة البحث من (248) فرداً يمثلون الكليات العلمية والأدبية. والعينة قصدية روعي فيها نوع الاختصاصات العلمية والأدبية، شاملة رؤساء الأقسام وعمداء الكليات ومساعديهم وأعضاء هيئة التدريس.

وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ذات المضمون الجيد؛ حيث أوضحت جوانب القوة وجوانب القصور في برامج الدراسات العليا، ووسائل تطويرها. كما بينت بوضوح أهمية توافر التسهيلات والإمكانات لبرامج الدراسات العليا.

ومن مراجعة أدبيات البحث ونتائجه الميدانية تم وضع تصورات مستقبلية لبنية وتنظيم جديدين لمرحلة الدراسات العليا بجامعة الكويت.

1 - المقدمة

مما لا شك فيه أن تطور التعليم العالي في دولة الكويت لم ينشأ من فراغ، ولكنه نابع من أن التطور هو هدف له أولوية في مجال التعليم قاطبة، والتعليم العالي والجامعي بوجه خاص؛ إذ لا بد لأي مجتمع يريد أن تستمر حياته وأن يتفاعل مع المجتمعات الأخرى من أن يطور أنظمته، وأن يبذل المزيد من الجهد ليواكب التقدم، ويستفيد من معطيات الحياة ونتائج العلم. فالتعليم العالي هو مكون حيوي لمجتمع يتسم أفراده بالطموح والتفتح والإبداع، وهو من أجل هذا مناط الأمل ومحط الرجاء باعتباره رافداً مهماً من روافد التنمية الشاملة، ولذلك فإن قضايا التعليم العالي تستحق التأمل والمراجعة.

وقد اهتم الباحث بإجراء بحث حول واقع الدراسات العليا بجامعة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؛ حيث يشعر المسؤولون في الجامعات العربية بأهمية الدراسات العليا ودورها في تطوير المجتمع، ولكنهم يواجهون في الوقت نفسه إشكاليات متعددة تتعلق بالتوسع والطلب المتزايد للالتحاق في الدراسات العليا وإجراء الأبحاث.

ويرى مصطفى تركي،[1] أن المراجعة الدورية لنظم التعليم، ومنها نظام التعليم العالي، لا يعبر عن أزمة أو مشكلة، ولكن يعبر عن تطور ونمو؛ فالمراجعة الدورية للتعليم ضرورة ملحة تساعدنا على مسايرة التعليم العالي لتطور حاجات المجتمع والتقدم العلمي.

2 - أهمية البحث

تعتبر الدراسات العليا والبحث العلمي من العوامل المهمة في الحاضر والمستقبل؛ لما تقوم به من إعداد للقوى العاملة المؤهلة في جميع التخصصات. لذلك فإن قيامها بهذا الدور يتطلب أن يكون مسبوقاً بتحديد الاحتياجات، والقيام بدراسات تحليلية تقويمية؛ ومن هنا جاء هذا البحث بقصد إلقاء الضوء على واقع الدراسات العليا بجامعة الكويت؛ لما له من أهمية في تحقيق أهداف الدراسات العليا.

3 - مشكلة البحث

تتحدد مشكلة هذا البحث في تعرُّف المشكلات الداخلية والخارجية البارزة التي تواجه الدراسات العليا بجامعة الكويت، وأيضاً تعرُّف مدى كفاية بنية الدراسات العليا، وأهم ملامح الهيكل التنظيمي لها، وكذلك تعرُّف مدى مناسبة الاستراتيجيات والسياسات العامة والخاصة للدراسات العليا بجامعة الكويت.

وتتفرع من هذا، التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مدى ملاءمة محتوى الدراسات العليا ومناهجها لإعداد الاختصاص؟
- ما المعوقات التي تواجه برامج الدراسات العليا؟
- ما خصائص طلبة الدراسات العليا؟
- ما التخصصات والمؤهلات للأساتذة القائمين بالتدريس في الدراسات العليا؟
- ما مدى توافر التسهيلات والإمكانات المادية والبشرية؟

4 - أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تعرُّف مدى مناسبة الاستراتيجيات والسياسات الحالية للدراسات العليا بجامعة الكويت.
- تعرُّف المشكلات والمعوقات التي تواجه الدراسات العليا بالنسبة لتوافر التسهيلات والإمكانات المادية والبشرية.
- تعرُّف الأساليب المتبعة في تقويم الأداء ومدى ملاءمة البرامج والمناهج.
- تعرُّف التوجهات المستقبلية للدراسات العليا بالنسبة لتطوير البرامج وتأهيل الأساتذة.
- تقديم المقترحات والتوصيات.

5 - حدود الدراسة

طبقت هذه الدراسة على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس لتعرف وجهة نظر رؤساء الأقسام العلمية وعمداء الكليات ومساعديهم إلى واقع برامج الدراسات العليا. وهم عينة روعي فيها نوع الاختصاصات العلمية والأدبية بحيث تمثل كل

الكليات. ولذا فإن نتائج هذه الدراسة مرتبطة بمدى فهم عينة الدراسة لأهدافها، ويتكون ثباتا مصداقا لبرامج الدراسات العليا في جامعة الكويت.

6 - منهجية البحث

يستند هذا البحث إلى المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام أسلوب دراسة الحالة (case study) وأدواته المختلفة؛ حيث تتلمس الواقع من خلال الاطلاع على الدراسات والأدبيات ذات العلاقة بموضوع البحث؛ لتعرُّف واقع الدراسات العليا، والمشكلات والمعوقات التي تواجهها. كما صممت استبانة لهذا الغرض مكونة من 27 بنداً، متضمنة استراتيجيات الدراسات العليا، والهيكل التنظيمي، ومجال برامج الدراسات العليا، ومجال الهيئة التدريسية، ومجال توافر الإمكانات.

واتبع الأسلوب الإحصائي الوصفي في تحليل نتائج الدراسة الميدانية؛ وذلك للوقوف على أهم المشكلات والمعوقات.

7 - صدق أداة الدراسة وثباتها

للتأكد من الصدق المنطقي لأداة الدراسة، تم عرض تلك الاستبانة في صورتها الأولية للتحقق من صدقها على مجموعة من المحكمين من أساتذة كلية التربية بجامعة الكويت. (انظر ملحق 1).

ووفقاً لذلك أصبحت الأداة مناسبة. وقد طبق الباحث الاستبانة مرتين على عينة استطلاعية عشوائية ممثلة بفاصل زمني بلغت مدته شهرا، وذلك بهدف تقدير ثباتها. كما تم قياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا (Cronbach Alpha)؛ حيث أظهرت النتيجة درجة ثبات تساوي 78%، وهي قيمة مقبولة كمؤشر لثبات الأداة.

الإطار النظري للدراسة

تزخر أدبيات التعليم العالي بشكل عام والدراسات العليا بشكل خاص بالدراسات النظرية والميدانية؛ حيث أُجريت خلال العقدين الماضيين العديد من الدراسات.

دور مؤسسات التعليم العالي في إعداد الكوادر المتخصصة وتأهيلها

في دراسة محمد عبدالعليم مرسي[2]، ركز الباحث على أهمية تفاعل أبحاث الدراسات العليا مع المجتمع؛ حيث ذكر أن الدراسات العليا ربما تكون إحدى السبل الرئيسة لإيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها المجتمع. فعلى سبيل المثال نجد أن أكثر من 90% من بحوث الماجستير في اليابان تتجه نحو إيجاد حلول للمشاكل الصناعية التي تواجهها الشركات في اليابان.

ويرى عبدالفتاح حجاج[3] أن التعليم الجامعي يحتل مكانة مرموقة لدى المجتمعات القديمة والحديثة والنامية والمتقدمة؛ وذلك للدور المهم الذي يلعبه هذا النوع من التعليم في حياة المجتمعات البشرية؛ فهو المسؤول عن إعداد الكوادر القيادية المتخصصة وتنميتها في شتى المجالات، وعن الإعداد والتأهيل للمتخصصين ذوي المستوى الرفيع في المهن المختلفة. كما يقوم بدور فعال في تطوير الثقافة ومعالجة قضايا المجتمع ومشكلاته عن طريق إجراء البحوث العلمية الجادة.

ويبين جابر عبدالحميد وآخرون[4] أهمية الدراسات العليا؛ حيث وضحوا أن الدراسات العليا ضرورية من أجل إيجاد الباحث المتميز والقادر على إجراء البحوث دون الاعتماد كلياً على الآخرين. كما ذكروا أن الدراسات الجامعية دون مستوى الماجستير لا تعمل على بلورة شخصية الباحث، ولا تعد الطالب لهذا المجال، كما أن الدراسات العليا تعمل على مواكبة التطور الهائل؛ لذلك تعتبر من العوامل الضرورية التي تعمل على مواكبة العصر بكل ما فيه من تغيرات.

كذلك ذكر محمد عزت عبدالموجود[5] أن الدراسات العليا في الوطن العربي ترتبط بأوضاع التربية نفسها؛ لأن الدراسات العليا جزء من النظام التعليمي، ولا يمكن تطوير هذا المستوى من التعليم بمعزل عن تطوير المستويات الأخرى. وفي اعتقاده الشخصي أن النظام التعليمي على مستوى الوطن العربي لا يزال نظاماً ضعيفاً في بنيته، تقليدياً في أهدافه، وهزيلاً في تقنياته، ولا يُعنىٰ بحاجات الوطن العربي التنموية وطموحاته التكنولوجية. وفي رأيه أيضاً أن جهود الإصلاح التربوي في الوطن العربي لا تتناسب مع حجم المشكلات والأغراض التي يتعرض لها النظام التعليمي.

ويرى سعيد باشوش، ومحمود عبدالحليم مرسي[6] أن دور الجامعات والدراسات العليا في الدول النامية بات من مصادر الإشعاع العلمي والثقافي والحضاري، ويقع على عاتقها مسؤولية تنمية المجتمعات التي تقع فيها وتطويرها لتواكب التقدم العلمي والتكنولوجي في العالم. والجامعات تقوم بإعداد المواطنين لممارسة الأعمال المختلفة والمهام الأساسية في المجتمع؛ حيث تقوم الجامعات بإعداد العناصر القيادية في القطاعين العام والخاص. وتسهم الدراسات العليا بالجامعات المختلفة في حل المشكلات في المجتمعات التي تقع فيها هذه الجامعات إذا كانت الرسائل العلمية التي يقدمها طلاب الدراسات العليا لنيل الدرجات العلمية المختلفة تتناول بعض المشكلات في المجالات المختلفة (الاقتصادية، الاجتماعية، التربوية، الإدارية... إلخ).

أهمية تطوير برامج الدراسات العليا

ويذكر روبرت سميث Robert Smith[7] أن أهداف الجامعات البحثية هي العمل على تهيئة الظروف المناسبة لإعداد طلبة الدراسات العليا وتأهيلهم؛ بحيث يكونون مبرزين ومبدعين في تخصصاتهم. وعند تخرجهم والالتحاق بالعمل عليهم بالبحث عن برامج وأنشطة تشجع على خلق روح المناقشة في مجال التخصص ومتطلبات العمل، ويقع على الحاصلين على درجات جامعية عليا الدور الكبير في المثابرة على الإنجاز المثمر، والتأكد من اختيار البديل الأمثل الذي تتوافر فيه الكفاءة العملية. كما يجب أن تتميز كليات الدراسات العليا بالكفاءة العلمية ووضع برامج مستقبلية تفي بحاجات المجتمع، ووضع برامج لرفع كفاءة المشرفين على الدراسات العليا، وتقديم الدعم المالي لهذه المؤسسات للقيام بالدور المنوط بها.

ويرى جليل العريض[8] أن النمو المطرد للتعليم العالي في الدول الخليجية خلال الثمانينيات، وتزايد أعداد الملتحقين بجامعاته، والتوسع فيما تقدمه تلك الجامعات من البرامج والتخصصات ما يزال يستلزم من بعضها توظيف المزيد من المعيدين ومساعدي المحاضرين من حملة الماجستير، وإلحاق العشرات بل المئات - ببرامج الدراسات العليا المتيسرة في جامعتهم للحصول على المؤهلات المطلوبة.

ويذكر مارفن جولد برجر[9] Marvin Goldberger, أن الجوائز والمنح والامتيازات التي تقدم لبرامج الدراسات العليا في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الحكومة الفيدرالية سخية جداً بالنسبة للعلوم والهندسة، على حين تقدم منح ضئيلة للدراسات الأدبية والاجتماعية، مما يدعو إلى القيام بدراسات تنموية وتشجيع الأساتذة وطلبة الدراسات العليا على القيام بإجراء البحوث المبتكرة، وتقديم منح دراسية للطلبة المتفوقين ومنح مالية للأساتذة لإجراء الدراسات والبحوث التنموية.

وفي الكلمة الافتتاحية لسعادة الدكتور عبدالله مبارك الرفاعي رئيس جامعة الخليج العربي في حفل افتتاح الاجتماع الثاني لعمداء ومسؤولي الدراسات العليا بجامعات الدول الأعضاء بمكتب التربية لدول الخليج، ذكر الرفاعي أنه مما لا شك فيه أن الدراسات العليا تكون ركنا أساسيا على طريق البحث العلمي في الجامعات، ولا سيما إذا ارتبطت موضوعات البحوث بمشكلات المجتمع واحتياجات خطط التنمية بالمنطقة. وفيما يتعلق بجامعة الخليج ارتأى المخططون لها بعد دراسات مسحية واستطلاع للرأي - أن تكون الدراسات العليا 70% من برامجها، وأن توجه هذه البرامج لتلبية حاجات خطط التنمية في الدول الأعضاء، وأن تكون مكملة لشقيقاتها الجامعات الخليجية وليست منافسا لها[10].

الاتجاهات المستقبلية للدراسات العليا

وترى صالحة سنقر[11] أنه لا يجوز أن تقيد الدراسات العليا في الوطن العربي بقيد يعوقها ورباط يشلها؛ فإن وجودها هدف رفيع ينبغي أن تقدم له التسهيلات وتذلل له كافة الصعوبات. وقد آن الأوان لمؤسسات التعليم العالي للقيام بأبحاث علمية أساسية وتطبيقية، ولا بد أن تعد لها العدة اللازمة، وتوفر لها المتطلبات الضرورية والتسهيلات المادية والبشرية. ومن وجهة نظر أنطون رحمة[12] شهدت الدول العربية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين توسعاً سريعاً وكبيراً في التعليم العالي؛ فقد افتتحت العديد من الجامعات والمعاهد

المتوسطة وكليات المجتمع، وازداد الطلب على مؤسسات التعليم العالي، مما أدى لضرورة تلبية الحاجات، وتوفير كل مستلزمات هذا التوسع وعلى رأسها أعضاء الهيئة التدريسية؛ حيث واجهت عدة دول صعوبات وإشكالات في الحصول على القبول في الجامعات العالمية لمبتعثيها، وفي توفير الأموال اللازمة للإيفاد، فاتجهت نحو افتتاح الدراسات العليا وتطويرها والإفادة منها في إعداد هيئة التدريس. ويرى ماهر بريناان[13] أن المجتمعات الأكاديمية تسعى إلى تطوير قاعدة بحثية عريضة، وتأتي في المقدمة التخصصات العلمية؛ حيث إن معظم بحوث الدراسات العليا تجري في مجال الصناعة، ومن أجل تنظيم رصيد المعلومات وتطويره ونشر المعلومات في هذا المجال. كما أن مؤسسات التعليم العالي تمتلك قاعدة بحثية عريضة في مجالات وموضوعات مختلفة؛ حيث تعتبر هذه المؤسسات أفضل مكان من أجل تدريب جيل يمتلك العقل الباحث الذي يسعى للإنتاج. والجامعات البحثية تعتبر من المؤسسات التي تقود للمستقبل لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وبيّن علي إبراهيم[14] أنه من أهم نتائج الدراسات التي أجريت حول قضية الكفاءة الخارجية للتعليم العالي في الوطن العربي قصوره عن تحقيق الأهداف التنموية، وذلك لوجود عجز واضح في قوة العمل العربية الماهرة، في حين يوجد فائض كبير في العمالة غير الماهرة. كما ذكر أن الدراسات التي أجريت على جامعات الخليج العربي كشفت عن الاتجاه نفسه تقريباً؛ حيث تزداد أعداد خريجي الكليات النظرية بصورة تفوق حاجة سوق العمل إليها، في حين يوجد عجز في خريجي الكليات العملية.

ووفقاً لما تدعو إليه اليونسكو[15] تسعى مؤسسات التعليم العالي إلى تحقيق التنمية البشرية المستديمة من أجل الوفاء باحتياجات المجتمع إلى التعليم والتدريب. كما تؤكد ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى تنوع برامج الدراسات العليا؛ باعتبار ذلك وسيلة لتحسين مواءمة التعليم العالي للاحتياجات التنموية؛ بحيث يكون النمو الاقتصادي موجها إلى التنمية الاجتماعية، دون أن تغيب عن

الأذهان الحاجة إلى خريجين قادرين على استيفاء معارفهم باستمرار، وتعلم مهارات جديدة، ويتحلون بصفات لا تجعل منهم مجرد باحثين عن وظائف أفضل فحسب، بل منشئين أيضاً لوظائف في أسواق عمل تتغير باستمرار.

ويرى رياض يوسف حمزة[16] أن الدراسات العليا تشكل حجر الزاوية في التنمية الشاملة والتقدم الحضاري للمجتمع. وتمثل الجامعة ذخيرة ومناراً للعلم والفكر المستنير في المجتمع. وهي أداة التقدم والتطوير، كما أنها المؤسسة الاجتماعية التي تعمل على إعداد شباب المجتمع في شتى مجالات النشاط الإنساني، وذلك من خلال خريجيها الذين يمثلون طاقات بشرية مدربة عالية التأهيل في مختلف التخصصات، تعمل على النهوض بالإنتاج والخدمات، كما تسهم في سد متطلبات مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يتوصل إليها أساتذتها من خلال الأبحاث، إسهاماً في حل المشكلات التي يواجهها المجتمع.

ويذكر درويش العمادي[17] أن الدراسات العليا تعتبر من الخطوات المهمة لتطوير التعليم الجامعي وتنمية المعرفة في المجتمع. وإذا كان التعليم الجامعي يهتم بتنميته إعداد الكوادر البشرية للمشاركة في عمليات التنمية فإن الدراسات العليا تعتبر الأرقى في هذا المجال.

في دراسة ضياء الدين زاهر[18] قدم الباحث دراسة تحليلية لأوضاع البحث العلمي الاجتماعي في منطقة الخليج العربي؛ حيث رصد الواقع أو ما يمثله من اتجاهات مستقبلية، وذكر أن الجامعات هي البيئة الحقيقية للبحث العلمي؛ حيث استطاع البحث العلمي الخليجي أن يقدم بعض إسهامات بارزة، وأن يلتحم نسبياً بمجتمعه، أو على الأقل أن يحرك الركود تجاه القضايا المختلفة للتنمية الاجتماعية الخليجية، وأن يثير من التساؤلات ما لفت إليه أنظار أبناء مجتمعه، وإن كانت هناك مساحات واسعة لم يقترب منها، وعليه أن يقتحمها بجسارة وبسرعة قبل فوات الأوان.

كما ذكر ضياء الدين زاهر[19] أن جميع جامعات مجلس التعاون تقدم برامج للدراسات العليا، فيما عدا جامعة السلطان قابوس. وتتعدد مستويات هذه

البرامج من مجرد دبلومات عامة أو خاصة إلى برامج الماجستير والدكتوراه، ويلاحظ أن جامعة قطر تقتصر على المستوى الأول؛ أي تقديم دبلومات عامة وخاصة، في حين أن باقي الجامعات تقدم برامج للدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه). ويبين كيت بيلتي وريتشارد جيمس Kate Bealtie and Richard James [20] أن معظم هيئة التدريس في الجامعات على علم بأنه في البيئات التعليمية تتعدد الاختيارات؛ لذلك عليهم توعية طلبة الدراسات العليا بوضوح شديد. وعلى الرغم من أن أكثر أعضاء هيئة التدريس يعبرون عن قلقهم حيال ما إذا كان الطلبة يحرزون التقدم بالمعدل نفسه مع طرق التدريس التقليدية، إلا أنه وجد أن بعض أعضاء هيئة التدريس لديهم بعض القلق من أن التكنولوجيا الحديثة قد تفرض نفسها عليهم، ومخاوفهم من أن تتغلب عليهم. كما ذكر أن المبالغة في تقدير إمكانات الطلبة وقدراتهم (خطر) يعرض لأعضاء هيئة التدريس؛ حيث أخبره بعض المحاضرين أن بعض طلبتهم الدارسين ليس لديهم المهارات البحثية في التحليل والكتابة والمعلومات. وهناك مشكلة أخرى تواجه الخريجين وهي أن بعض الأكاديميين أحيانا لا يقومون بتفسير المصادر العلمية المتوافرة للطلبة وشرحها، وذلك لأنهم يظنون أنه يجب عليهم عدم تدليل طلبة الدراسات العليا، ولكنه في الواقع ليس لدى الطلبة الإلمام الكافي، ولم يجدوا أي دعم في مجال توفير المواد البحثية في مجالات التخصص؛ مما يجعلهم في حيرة من أمرهم.

يرى ماركيزو يوهج Marikazu Ushiog [21] أن برامج الدراسات العليا الحديثة بمفهومها الواسع تجعل النمو الشامل للطلبة هدفاً أساسياً، وينظر إلى الخبرات نظرة واسعة تجتمع فيها المعرفة مع العمل مع الاهتمام بالجوانب الوجدانية للطلبة، وذلك من خلال مواقف تربوية تهيأ لهم؛ بحيث يكون نشاط هؤلاء الطلبة وإيجابياتهم وسيلة لاكتساب الخبرات المتنوعة. وقد تطرق إلى معالجة المشكلات التي تواجه طلبة الدراسات العليا بالنسبة للوقت الذي تستغرقه. واقترح أن يكون نظام الالتحاق مرناً بحيث يكون جزئياً أو كلياً، (إذا ما حصل الطالب على إذن

أو إجازة تفرغ دراسي من جهة عمله)، والحضور الجزئي بالإضافة إلى البرامج الانضباطية للدراسات العليا والتي قد تعمم خصيصاً لمتطلبات الدارسين، وذلك بالتركيز على المجال التطبيقي في مختلف التخصصات بهدف التطوير والتنمية ولا سيما في الدول النامية. ويقع على الحكومات مسؤولية دعم البرامج المتجددة التي تواكب طبيعة العصر المتغير باستمرار. كما ذكر أن التعاون بين الجامعات والشركات وأصحاب المشاريع التجارية ملحٌ في الوقت الراهن، ومن هذا المنطلق فإن النظرة الشاملة لتوظيف مخرجات الدراسات العليا تتطلب الاهتمام بنوعية القوى العاملة المستخدمة في مشاريع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

واقع الدراسات العليا بجامعة الكويت

بدأ التعليم العالي بجامعة الكويت سنة 1966 عندما صدر قانون تم بموجبه إنشاء جامعة الكويت. وقد نص القانون على بدء الدراسات العليا على مستويَيْ الماجستير والدكتوراه. وقد بدأت الدراسات العليا في العام الجامعي 1969/1968 في كليات العلوم والآداب والتربية، بالإضافة إلى كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية. وبحلول شهر ديسمبر عام 1976 كانت الجامعة قد منحت ما مجموعه 101 درجة ماجستير و18 درجة دكتوراه في كليتي العلوم والآداب. وفي 21 أبريل سنة 1977 صدر المرسوم الأميري بإنشاء كلية للدراسات العليا تابعة لجامعة الكويت، وبعد سنتين من الإعداد اللازم تم قبول أول دفعة من الطلبة المسجلين في الدراسات العليا في سبتمبر سنة 1979. وتمنح كلية الدراسات العليا درجة الماجستير في التخصصات الآتية: الكيمياء، الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء الحيوية، الجيولوجيا، علم الحيوان، علم النبات، الفلسفة، التشريح وعلم وظائف الأعضاء، الهندسة ، الشريعة، الحقوق والتربية وقد روعي في البرامج الدراسية لدرجتي الماجستير والدكتوراه إعداد الكوادر التي تحتاجها الجامعة للتدريس بها، وأيضاً مدّ الحكومة والقطاع الأهلي بحاجتهم من حملة هذه المؤهلات العليا.

وعلى الرغم من تحقيق الإنجاز المشار إليه إلا أن الوضع لم يكن على مستوى الطموح فيما يخص نظام اللامركزية الذي كان ينظم الدراسات العليا بشكل عام؛ ولذا أصبح لزاماً إيقاف العديد من تلك البرامج نظراً لظهور الكثير من النواقص؛ حيث تبلورت حاجة ملحة لتبني أسلوب آخر يكون أكثر ملاءمة وكفاءة من أجل تطوير الدراسات العليا وضمان استمرارها؛ حيث سمح بالتسجيل في الكليات الثلاث التي كانت قائمة في ذلك الوقت وهي: كلية العلوم وكلية الآداب والتربية، وكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، وبعد عامين بدأ التسجيل للدراسات العليا في كلية الحقوق والشريعة.

ولم تكن هناك أي شروط أو قواعد منظمة للدراسات العليا منصوص عليها في قانون الجامعة عام 1966، غير أنه قد سُمح بالعمل على وضع الأسس الأكاديمية للدراسات العليا التي تمنح درجتي الماجستير والدكتوراه. ورأى مجلس الجامعة في سنة 1973 إلغاء البرامج الدراسية لدرجة الدكتوراه، وقام بإعلان الشروط الخاصة بتنظيم التسجيل لدرجة الماجستير.

وقد قام مجلس العمداء بإجراء مناقشات ودراسات مستفيضة حول موضوع الدراسات العليا والأبحاث في الجامعة، وتم التوصل إلى قرار بإنشاء لجنة للنظر في هذا الموضوع، وكان ذلك في عام 1976، وتم أيضاً إقرار الشروط والقواعد المنظمة لعملية التسجيل في الدراسات العليا عدا الدراسات العليا التي تمنح درجة الدبلوم العام في التربية.

وقد رفع ما تم التوصل إليه من قرارات مجلس العمداء إلى مجلس الجامعة؛ حيث تمت الموافقة عليه في السنة نفسها.

رسالة كلية الدراسات العليا

العمل المخطط الهادف إلى تنمية إمكانات جامعة الكويت؛ لتكون مؤسسة علمية تعليمية متميزة ببرامج للبحث العلمي ذات مستوى رفيع، ومركز إشعاع فكري وحضاري يسهم في تنمية المجتمع.

أهداف كلية الدراسات العليا

تقوم أهداف الكلية على أساس جزء من كل، تتكامل مع الكليات والوحدات الأخرى بالجامعة. وتسهم في تطوير برامجها ونشاطها لتحقق في مجموعها رسالة جامعة الكويت وأهدافها.

بناء عليه، تهدف كلية الدراسات العليا إلى ما يلي:

- الحفاظ على التراث العلمي والحضاري والفكري بعامة، والإسلامي والعربي بخاصة، والإسهام في تنميته وتقدمه.
- الإسهام في إثراء المعرفة وتعميق مفاهيمها وأسسها النظرية وتطبيقاتها العملية.
- خدمة احتياجات المجتمع الكويتي، والإسهام في تحقيق آماله وطموحاته.
- توفير الكوادر من المتخصصين والمدربين تدريباً علمياً ملائماً لاحتياجات المجتمع.
- توثيق الروابط العلمية والبحثية بين الأقسام والكليات داخل الجامعة.
- تنمية التعاون العلمي والبحثي بين جامعة الكويت والمؤسسات العلمية والبحثية الأخرى، ودعم مجالات هذا التعاون.

من الشروط الأكاديمية للالتحاق في الدراسات العليا

أن يكون المتقدم حاصلاً على درجة الإجازة الجامعية الأولى أو ما يعادلها. وألا يقل المعدل المتوسط في الإجازة عن 2.67 نقطة من سلم النقاط الأربع أو ما يعادلها، والحصول على 500 بالنسبة لنتائج TOEFL.[22]

البرامج الأكاديمية للدراسات العليا

يتم إعداد برامج الدراسات العليا بجامعة الكويت بعد أن تقوم الأقسام العلمية المعنية بتقديم مشاريع البرامج المقترحة بصفة رسمية إلى كلية الدراسات العليا، ثم تمر بمراحل عديدة من الدراسة والتقويم من قبل اللجان المختصة

والمقيمين الخارجين قبل اعتمادها من مجلس الكلية ثم من مجلس الجامعة. وتهدف هذه العملية إلى ضمان وجود برامج متميزة ومطابقة للمعايير الدولية الخاصة بالتعليم العالي. وفيما يلي عرض للتفاصيل المتعلقة ببرامج الدراسات العليا المعتمدة والمقترحة.[23] انظر ملحق (2).

لقد تطورت أعداد الطلبة المسجلين بالدراسات العليا خلال الفترة من /1969 1968 إلى 1974/1973؛ حيث بلغ عدد المسجلين لدرجة الماجستير 129 في السنة الأولى: منهم 74 من الذكور و55 من الإناث. وجدول (1) يوضح ذلك.

جدول (1) تطور أعداد الطلبة المسجلين بالدراسات العليا

الدراسة الجامعية	إجمالي	ذكور	إناث
العلوم	41	14	17
الآداب	81	55	26
التجارة	7	5	2
المجموع	129	174	55

نرى أن الرغبة في إكمال الدراسات العليا بين الذكور هي أكبر منها عند الإناث، وأن معظم الإناث يفضلن العمل وتكوين الأسرة بعد التخرج.[24]

التعليق على الدراسات السابقة

ولخدمة أغراض هذه الدراسة تبنى الباحث الكثير من الأفكار المتعلقة بالتوسع والطلب المتزايد للالتحاق في الدراسات العليا، وضرورة عدم تقييد الدراسات العليا، فإن وجودها هدف سام ينبغي أن تقدم له التسهيلات المادية والبشرية، لأهمية الدراسات العليا ودورها في تطوير المجتمع. وهناك نقاط كثيرة أخرى أفادت الباحث، سواء على مجال إعداد الدراسة أو المنهجية، كما أن أدبيات

البحث ساعدت على وضع تصورات مستقبلية واقتراح تنظيم جديد لمرحلة الدراسات العليا بجامعة الكويت.

منهج الدراسة وإجراءاتها

ويشتمل على توصيف لعينة الدراسة والمعالجة الإحصائية ومناقشة النتائج وتفسيرها:

1 - بناء الاستبانة: بدأ الباحث بمراجعة الكتب والمراجع والوثائق المتوافرة حول الدراسات العليا، كما قام بمقابلة عدد من رؤساء الأقسام العلمية والعمداء وأعضاء هيئة التدريس لتعرُّف وجهات نظرهم في برامج الدراسات العليا بجامعة الكويت. وبعد ذلك تم تصميم استبانة اشتملت على 27 بنداً، وقد صنفت إلى ستة مجالات. وبعد استكمال إعداد الاستبانة واختيار عينة قصدية من الهيئة الإدارية والتدريسية بجامعة الكويت قام الباحث بتوزيع الاستبانة (حيث ضمت كل عمداء الكليات ومساعديهم ورؤساء الأقسام العلمية، وعينة عشوائية ممثلة بأعضاء هيئة التدريس والأساتذة والأساتذة المساعدين والمدرسين) وهي عينة ملائمة لهذه الدراسة. وبعد الحصول على إجابتهم عنها ثم إجراء المعالجات الإحصائية اللازمة توصل الباحث إلى النتائج، وذلك على الوجه الآتي:

شملت عينة الدراسة أداة الدراسة التي استخدمت لتعرف وجهة نظر رؤساء الأقسام العلمية وعمداء الكليات ومساعديهم وأعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت حول برامج الدراسات العليا بجامعة الكويت. وتضمنت عينة البحث (248) فرداً يمثلون 20% من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت روعي فيها تنوع الاختصاصات العلمية والإدارية، ينتمي (37) فرداً منهم إلى الهيئة الإدارية الأكاديمية بنسبة 14.9%، وينتمي (211) فرداً إلى عضوية هيئة التدريس بنسبة 85.1%، وقد تم توزيع أفراد العينة وفقاً للمتغيرات الآتية:

أ - متغير الوظيفة: حيث تبين أن العينة شملت 37 عضواً من الهيئة الإدارية الأكاديمية بنسبة 14.9%، (211) من أعضاء هيئة التدريس بنسبة 85%.

ب - متغير الجنس: حيث تبين أن العينة شملت (188) من الذكور بنسبة 75.8% و(60) من الإناث بنسبة 24.2%.

جـ - متغير الجنسية: حيث تبين أن العينة شملت (157) كويتياً بنسبة 63.3%، و91 من غير الكويتيين بنسبة 36.7%.

د - متغير سنوات الخبرة في مؤسسات التعليم العالي: حيث تبين أن (105) من أعضاء هيئة التدريس لديهم الخبرة من 1-9 سنوات بنسبة 42.3%، و(64) من 10-15 سنة بنسبة 25.8%، و(79) لديهم خبرة أكثر من 15 سنة بنسبة 31.9%.

هـ - متغير المرتبة العلمية: حيث شملت (46) بوظيفة أستاذ بنسبة 18.5%، و(78) بوظيفة أستاذ مساعد بنسبة 31.5%، و(124) بوظيفة مدرس بنسبة 50%.

و - متغير مركز العمل الكلية: حيث شملت الكليات العلمية (116) بنسبة 46.8%، والكليات النظرية (132) بنسبة 53.2%.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم استخدام عدة أساليب إحصائية هي:

1 - التكرار frequency.

2 - النسبة المئوية percent.

3 - المتوسط الحسابي mean.

4 - الانحراف المعياري standard deviation.

5 - اختبارات T-Test.

6 - اختبار تحليل التباين الأحادي one way analysis variance.

جزء من أسلوب إحصائي "Scheffe procedure". وقد صممت الاستبانة على مقياس التقدير الخماسي Rating scale (أوافق تماماً، أوافق، لا أدري، غير موافق، غير موافق أبداً).

وقد أجري على الاستبانة اختبارات الصدق المنطقي والثبات التي سبقت الإشارة إليها.

حساب النتائج

صنفت بنود الاستبانة، ومن ثَمَّ إجابات أفراد العينة وفق أساسين: **الأول** مجال الدراسات العليا؛ وبموجبه صنفت البنود إلى خمسة مجالات هي استراتيجيات الدراسات العليا، والهيكل التنظيمي، وبرامج الدراسات العليا، والهيئة التدريسية، والتسهيلات والامتحانات. والأساس **الثاني** مستوى التقدير؛ وبموجبه صنفت الإجابات إلى خمسة مستويات وهي: (أوافق تماماً، أوافق، لا أدري، غير موافق، غير موافق أبداً). ثم حسبت المتوسطات والانحرافات المعيارية للإجابات في كل مستوى من مستويات التقدير على حدة. وظهرت نتيجة لذلك النتائج المدرجة في الجداول الآتية.

تنقسم نتائج هذه الدراسة الميدانية إلى ستة أقسام:

القسم الأول: ويتناول مجال استراتيجيات الدراسات العليا.

القسم الثاني: ويتناول مجال الهيكل التنظيمي للدراسات العليا والأبحاث.

القسم الثالث: ويتناول مجال برنامج الدراسات العليا (الخاصة بقسم المجيب على الاستبانة).

القسم الرابع: ويتناول مجال الهيئة التدريسية.

القسم الخامس: ويتناول مجال توافر التسهيلات والإمكانات.

القسم السادس: ويتناول رأي أفراد العينة بشأن جميع العبارات التي وردت بالاستبانة.

القسم الأول
مجال استراتيجيات الدراسات العليا

1 - مدى موافقة أفراد العينة على عبارات مجال استراتيجيات الدراسات العليا

وافق معظم أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمجال استراتيجيات الدراسات العليا التي وردت بالاستبانة.

وجدول رقم **(2)** يوضح نص العبارات واستجابات أفراد العينة حولها.. كما يبين أيضاً التكرار والنسبة المئوية والمتوسط الحسابي مع الانحراف المعياري لكل عبارة.

2 - الفروقات الإحصائية بالنسبة لمجال استراتيجيات الدراسات العليا:

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال استراتيجيات الدراسات العليا تبعاً **للجنس** «اختبار ت T-Test، 0.23 = P».

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال استراتيجيات الدراسات العليا تبعاً **للجنسية** «اختبار ت T-Test، 0.22 = P».

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال استراتيجيات الدراسات العليا تبعاً **للكلية** «اختبار ت T-Test، 0.60 = P».

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال استراتيجيات الدراسات العليا تبعاً **للوظيفة** «اختبار تحليل التباين الأحادي، 0.0036 = P».

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال استراتيجيات الدراسات العليا تبعاً **لسنوات الخبرة** في مؤسسات التعليم العالي «اختبار تحليل التباين الأحادي، 0.056 = P».

يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال استراتيجيات الدراسات العليا تبعاً **للمرتبة العلمية** «اختبار تحليل التباين الأحادي، P = 0.006». ولقد تبين أن درجة الموافقة عند الأساتذة كانت أكبر من درجة الموافقة عند المدرسين.

جدول (2)
مدى موافقة أفراد العينة على مجال استراتيجيات الدراسات العليا

م	العبارات	درجة موافقة أفراد العينة على العبارة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق تماما التكرار %	موافق التكرار %	لا أدري التكرار %	غير موافق التكرار %	غير موافق أبدا التكرار %		
1	تحتاج الأهداف الحالية لإعادة نظر	76 %30.6	96 %38.7	46 %18.5	28 %11.3	2 %0.8	3.87	1.002±
2	تعتمد الاستراتيجية الحالية على التخطيط والسياسات الشاملة	23 %9.3	86 %34.7	80 %32.3	53 %21.4	6 %2.4	3.27	0.97±
3	يتم إجراء مسح ميداني لتعرف مدى احتياجات المجتمع	41 %61.5	65 %26.2	85 %34.3	45 %18.1	12 %1.6	3.46	1.09±
4	المعايير والأسس المعمول بها في مجال القبول سليمة	28 %11.3	117 %47.2	48 %19.4	51 %20.6	4 %1.6	3.46	0.99±
5	هناك توازن في القبول بين التخصصات النهائية والتطبيقية	12 %4.8	58 %23.4	99 %39.9	70 %28.2	9 %3.6	2.97	0.92±
6	الحوافز المادية والمعنوية الموجودة للطلبة كافية لتشجيعهم على الدراسة	37 %14.5	70 %28.2	52 %21	67 %27	29 %8.9	3.13	1.22±

النتائج تتفق مع ما أكدته دراسة جابر عبدالحميد وآخرين، 1987 من أن الدراسات العليا عليها أن تعمل على مواكبة التطور الهائل؛ لذلك تعتبر من العوامل الضرورية التي تعمل على مواكبة العصر بكل ما فيه من متغيرات. ومن هذا الجدول يتبين عدم معرفة أعضاء هيئة التدريس أو إدراكهم لبعض قضايا الدراسات العليا، لذلك يقع على عاتق كلية الدراسات العليا القيام بدور إعلامي وبمزيد من التوعية لمعرفة استراتيجيات الدراسات العليا وإدراكها.

القسم الثاني
مجال الهيكل التنظيمي للدراسات العليا والأبحاث

1 - مدى موافقة أفراد العينة على عبارات مجال الهيكل التنظيمي للدراسات العليا والأبحاث

وافق معظم أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمجال الهيكل التنظيمي للدراسات العليا والأبحاث التي وردت بالاستبانة.

وجدول رقم (3) يوضح نص العبارات واستجابات أفراد العينة حولها. كما يبين أيضاً التكرار والنسبة المئوية والمتوسط الحسابي مع الانحراف المعياري لكل عبارة.

2 - الفروقات الإحصائية بالنسبة لمجال الهيكل التنظيمي للدراسات العليا والأبحاث

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال الهيكل التنظيمي للدراسات العليا والأبحاث تبعاً **للجنس** «اختبار ت T-Test، P=0.68».

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال الهيكل التنظيمي للدراسات العليا والأبحاث تبعاً **للجنسية** «اختبار ت T-Test، P=0.91».

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن الهيكل التنظيمي للدراسات العليا والأبحاث تبعاً **للكلية** «اختبار ت T-Test، P=0.63.

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن الهيكل التنظيمي للدراسات العليا والأبحاث تبعاً **للوظيفة** «اختبار تحليل التباين الأحادي، P=0.20».

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن الهيكل التنظيمي للدراسات العليا والأبحاث تبعاً **لسنوات الخبرة** في مؤسسات التعليم العالي «اختبار تحليل التباين الأحادي، P=0.40».

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن الهيكل التنظيمي للدراسات العليا والأبحاث تبعاً **للمرتبة العلمية** «اختبار تحليل التباين الأحادي، P=0.73».

من خلال تحليل هذه النتائج تبين عدم وجود فروق لها دلالة إحصائية مما يوضح عدم الإلمام الكافي بطبيعة النظم والهيكل التنظيمي للدراسات العليا من قبل أعضاء هيئة التدريس.

جدول (3)

مدى موافقة أفراد العينة على مجال استراتيجيات الدراسات العليا

م	العبارات	درجة موافقة أفراد العينة على العبارة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق تماما التكرار %	موافق التكرار %	لا أدري التكرار %	غير موافق التكرار %	غير موافق أبدا التكرار %		
7	الهيكل التنظيمي الحالي لها وللدراسات يحتاج إلى مراجعة	50 %20.2	70 %28.2	84 %33.9	41 %16.5	3 %1.2	3.49	1.03±
8	توجد معايير للأداء على جميع المستويات	9 %3.6	85 %34.3	93 %37.5	59 %23.8	2 %0.8	3.16	0.85±
9	يتم إعداد تقارير سنوية عن مستوى الأداء	19 %7.7	75 %30.2	125 %50.4	24 %9.7	5 %2.0	3.31	0.82±
10	يتم إعداد تقارير عن معوقات العمل	13 %5.2	58 %23.4	145 %58.5	28 %11.3	4 %1.6	3.19	0.76±
11	يتم توفير جميع مستلزمات الدراسات العليا	22 %8.9	71 %28.6	70 %28.2	70 %28.2	15 %6.0	3.06	1.08±

يلاحظ من جدول (3) أن إجابات أفراد العينة، لاسيما العبارات 8 و 9 وعن تقويم الأداء الجامعي على مستوى الدراسات العليا، كانت فيها النسب 37.5% وجود معايير، 50.4% لإعداد تقارير سنوية لاختيار لا أدري. وهذه نسب متدنية، ولذلك يقع على عاتق كلية الدراسات العليا القيام بعقد ندوات ومحاضرات للتعريف بالمعايير الموضوعية لتقويم الأداء الجامعي؛ حيث إن أساليب التقويم المتبعة متنوعة ومناسبة، وتتفق وطبيعة أهداف الدراسات العليا. ويتضح من إجابات العينة أنهم غير ملمين بها.

القسم الثالث
مجال برنامج الدراسات العليا

1 - مدى موافقة أفراد العينة على عبارات مجال برامج الدراسات العليا

وافق معظم أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمجال برامج الدراسات العليا التي وردت بالاستبانة.

وجدول رقم (4) يوضح نص العبارات واستجابات أفراد العينة حولها. كما يبين أيضاً التكرار والنسبة المئوية والمتوسط الحسابي مع الانحراف المعياري لكل عبارة.

2 - الفروقات الإحصائية بالنسبة لمجال برامج الدراسات العليا

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال برنامج الدراسات العليا تبعاً **للجنس** «اختبار ت T-Test، P=0.27».

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال برنامج الدراسات العليا تبعاً **للجنسية** «اختبار ت T-Test، P=0.44».

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال برنامج الدراسات العليا تبعاً **للكلية** «اختبار ت T-Test، P=0.230».

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال برنامج الدراسات العليا تبعاً **للوظيفة** «اختبار تحليل التباين الأحادي P=0.054».

يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال برنامج الدراسات العليا تبعاً لسنوات الخبرة في مؤسسات التعليم العالي «اختبار تحليل التباين الأحادي، P=0.01». ولقد تبين أن أفراد العينة الذين لديهم **خبرة** تزيد عن (15) سنة قد وافقوا على العبارات بدرجة أكبر من الذين لديهم خبرة من (1-9) سنوات، وذلك لمعرفتهم وإدراكهم بقضايا الدراسات العليا وخبراتهم العريضة التي تساعدهم على تفهم طبيعة الدراسات العليا.

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال برنامج الدراسات العليا تبعاً **للمرتبة العلمية** «اختبار تحليل التباين الأحادي، P=0.19»، وذلك لعدم الإدراك والإحاطة بالأساليب المتبعة في تطوير برامج الدراسات العليا.

جدول (4)

مدى موافقة أفراد العينة على مجال استراتيجيات الدراسات العليا

م	العبارات	درجة موافقة أفراد العينة على العبارة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق تماما التكرار %	موافق التكرار %	لا أدري التكرار %	غير موافق التكرار %	غير موافق أبدا التكرار %		
12	المقررات الدراسية المطروحة عميقة في محتواها العلمي	30 %12.1	115 %46.4	54 %21.8	41 %16.5	8 %3.2	3.47	1.01±
13	تتضمن البرامج أحدث ما توصل إليه العلم وتطبيقاته	22 %8.9	96 %38.7	57 %23	65 %26.2	8 %3.2	3.23	1.04±
14	المقررات المطروحة تؤهل الدارسين لمتابعة الدراسات العليا	38 %15.3	121 %48.8	43 %17.3	38 %15.3	8 %3.2	3.57	1.02±
15	يسهم المشرفون بجدية في اقتراح الموضوعات المناسبة لأبحاث الماجستير والدكتوراه	104 %41.9	111 44.8	29 %11.7	3 %1.2	1 %0.4	4.26	0.74±
16	الأبحاث التي يجريها الطلبة نافعة	28 %11.3	106 %42.7	73 %29.4	34 %13.7	7 %2.8	3.46	0.96±

يلاحظ من الجدول (4) أن إجابات أفراد العينة تتوزع فيها موافقتهم على تضمن برامج الدراسات العليا لأحدث ما توصل إليه العلم وتطبيقاته؛ حيث أجاب 23% لا أدري، 26.2% غير موافق، 3.2% غير موافق أبداً. بينما أبدى 86.8% اقتناعهم بإسهام المشرفين على هذه البرامج وجديتهم في اقتراح الموضوعات المناسبة للأبحاث. لذلك يقترح إعادة النظر في البرامج المطروحة لتواكب أحدث الاتجاهات العلمية.

AJH 2000

تابع جدول (4)

مدى موافقة أفراد العينة على مجال استراتيجيات الدراسات العليا

م	العبارات	درجة موافقة أفراد العينة على العبارة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق تماما التكرار %	موافق التكرار %	لا أدري التكرار %	غير موافق التكرار %	غير موافق أبدا التكرار %		
17	تضيف معظم الأبحاث التي يجريها الطلبة معارف جديدة.	34 %13.7	122 %42.2	56 %22.6	25 %10.1	11 %4.4	3.57	0.99±
18	طرائق التدريس المتبعة تتفق وطبيعة الدراسة العليا وأهدافها.	19 %7.7	105 %42.3	63 %25.4	54 %21.8	7 %2.8	3.302	0.986±
19	أساليب التقويم المتبعة متنوعة ومناسبة في المقررات التي يدرسها.	20 %8.1	101 %40.7	77 %31	45 %18.1	5 %2	3.34	0.93±
20	يؤكد معظم الأساتذة على تعدد مصادر المعرفة في المقررات التي يدرسها	37 %14.9	106 %42.7	75 %30.2	26 %10.5	4 %1.6	3.58	0.22±

أكدت دراسة (Robert, Smith, 1990) ضرورة أن تكون أهداف الجامعات البحثية العمل على تهيئة الظروف المناسبة للإعداد الشامل، وتأهيل طلبة الدراسات العليا بحيث يكونون مبرزين ومبدعين في تخصصاتهم ومتطلبات العمل. ويلاحظ من جدول (4) أن إجابات أفراد العينة تبيّن بأن معظم الأبحاث التي يجريها الطلبة تضيف معارف جديدة بحيث وافق 50% على أن طرائق التدريس المتبعة تتفق وطبيعة أهداف الدراسة العليا، 48.8% أجابت بأن أساليب التقويم المتبعة متنوعة ومناسبة. ومن خلال تحليل هذه النتائج تبين ضرورة تطوير هذه البرامج، حيث إن درجات الإجابة بالموافقة ضعيفة نسبيا.

القسم الرابع
مجال الهيئة التدريسية

1 - مدى موافقة أفراد العينة على عبارات مجال الهيئة التدريسية

وافق معظم أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمجال الهيئة التدريسية التي وردت بالاستبانة.

وجدول رقم (5) يوضح نص العبارات واستجابات أفراد العينة حولها، كما يبين أيضاً التكرار والنسبة المئوية والمتوسط الحسابي مع الانحراف المعياري لكل عبارة.

2 - الفروقات الإحصائية بالنسبة لمجال الهيئة التدريسية

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال الهيئة التدريسية تبعاً **للجنس** «اختبار ت T-Test، P=0.22».

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال الهيئة التدريسية تبعاً **للجنسية** «اختبار ت T-Test، P=0.06».

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال الهيئة التدريسية تبعاً **للكلية** «اختبار ت P=0.01».

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال الهيئة التدريسية تبعاً **للوظيفة** «اختبار تحليل التباين الأحادي، P=0.46».

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال الهيئة التدريسية تبعاً **لسنوات الخبرة** في مؤسسات التعليم العالي «اختبار تحليل التباين الأحادي، P=0.22».

يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال الهيئة التدريسية تبعاً **للمرتبة العلمية** «اختبار تحليل التباين الأحادي، P=0.0035»؛ وذلك لخبراتهم العريضة ومعرفتهم وإدراكهم لطبيعة الدراسة وأهدافها.

جدول (5)

مدى موافقة أفراد العينة على مجال استراتيجيات الدراسات العليا

م	العبارات	درجة موافقة أفراد العينة على العبارة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق تماما التكرار %	موافق التكرار %	لا أدري التكرار %	غير موافق التكرار %	غير موافق أبدا التكرار %		
21	أرى ضرورة إدخال الإشراف على الرسائل ضمن نصاب التدريس على الدراسات العليا	91 %36.7	59 %23.8	21 %8.5	68 %27.4	9 %3.6	3.26	1.32±
22	لا يوجد أعضاء هيئة تدريس من مرتبة أستاذ في تخصصات كثيرة	89 %35.9	67 %27.0	21 %8.5	57 %23.0	14 %5.6	3.64	1.32±
23	ضرورة توافر الأساتذة في جميع التخصصات	125 %50.4	83 %33.5	20 %8.1	14 %5.6	6 %2.4	4.23	0.98±

يذكر (درويش العمادي، 1996) أن الدراسات العليا تعتبر من الخطوات المهمة لتطوير التعليم العالي وتنمية المعرفة في المجتمع. وإذا كان التعليم الجامعي يهتم بتنمية إعداد الكوادر البشرية للمشاركة في عمليات التنمية فإن إشراف الأساتذة على برامج الدراسات العليا يعتبر الأرقى في هذا المجال؛ مما يتطلب تخفيض نصاب الأساتذة المشرفين على برامج الدراسات العليا. ويلاحظ من الجدول (5) أن أفراد العينة بنسبة 60.5% يرون ضرورة إدخال الإشراف على الرسائل العلمية ضمن نصاب التدريس في الدراسات العليا. كما يرى 83.9% ضرورة توافر الأساتذة في جميع التخصصات وهذه النتائج تتفق مع نتائج دراسة درويش العمادي، 1996).

القسم الخامس

مجال توافر التسهيلات والإمكانات

1 - مدى موافقة أفراد العينة على عبارات مجال توافر التسهيلات والإمكانات

وافق معظم أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمجال توافر التسهيلات والإمكانات التي وردت بالاستبانة.

وجدول رقم (6) يوضح نص العبارات واستجابات أفراد العينة حولها. كما يبين أيضاً التكرار والنسبة المئوية والمتوسط الحسابي مع الانحراف المعياري لكل عبارة.

2 - الفروقات الإحصائية بالنسبة لمجال توافر التسهيلات والإمكانات

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال توافر التسهيلات والإمكانات تبعاً **للجنس** «اختبار ت T-Test، P=0.72».

يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال توافر التسهيلات والإمكانات تبعاً **للجنسية** أو اختبار ت P=0.009.

ولقد تبين أن غير الكويتيين أكثر موافقة على العبارات من الكويتيين.

يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال توافر التسهيلات والإمكانات تبعاً **للكلية** «اختبار ت P=0.011».

ولقد تبين أن أفراد العينة الذين يعملون في الكليات العلمية أكثر موافقة على العبارات من الذين يعملون بالكليات الأدبية.

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال توافر التسهيلات والإمكانات تبعاً **للوظيفة** «اختبار تحليل التباين الأحادي، P=0.39».

يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال توافر التسهيلات والإمكانات تبعاً **لسنوات الخبرة** في مؤسسات التعليم العالي «اختبار تحليل التباين الثنائي، P=0.02». ولقد تبين أن أفراد العينة الذين لديهم خبرة تزيد عن 15 سنة أكثر موافقة على العبارات من الذين لديهم خبرة تتراوح من 1-9 سنوات.

يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن مجال توافر التسهيلات والإمكانات تبعاً **للمرتبة العلمية** «اختبار تحليل التباين الأحادي، P=0.01». ولقد تبين أن الأساتذة والأساتذة المساعدين أكثر موافقة على العبارات من المدرسين.

جدول (6)

مدى موافقة أفراد العينة على مجال استراتيجيات الدراسات العليا

م	العبارات	درجة موافقة أفراد العينة على العبارة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق تماما التكرار %	موافق التكرار %	لا أدري التكرار %	غير موافق التكرار %	غير موافق أبدا التكرار %		
24	هناك اتصال مباشر بمراكز المعلومات العالمية	42 %16.9	86 %34.7	73 %22.4	38 %15.3	9 %3.6	3.46	1.05±
25	تتوافر أحدث المراجع العلمية بمكتبات الجامعة	31 %21.5	70 %28.3	28 %11.3	22 %37.1	27 %10.94	2.94	1.26±
26	تتوافر جميع المستلزمات في المختبرات والمعامل	23 %9.3	65 %26.2	70 %28.2	72 %29.34	18 %7.3	3.01	1.10±
27	تتوافر الأموال اللازمة للدراسات العليا والبحوث	30 %21.1	71 %28.6	58 %23.4	67 %27.0	22 %8.9	3.08	1.18±

ويلاحظ من جدول (6) أن أفراد العينة تباينت في إعطاء الموافقة، حيث كانت الإجابة بموافق تماماً وموافق 51.6% على أن هناك اتصالاً مباشراً بمراكز المعلومات، 40.8% على أنه تتوافر أحدث المراجع العلمية، 36% تتوافر المستلزمات في المختبرات والمعامل، 4% تتوافر الأموال اللازمة للدراسات العليا والبحوث. وهذه النسب متدنية نسبياً مما يدعو إلى تخصيص ميزانية سخية للدراسات العليا.

القسم السادس

رأي أفراد العينة بشأن جميع العبارات التي وردت بالاستبانة

1 - مدى عودة أفراد العينة على جميع العبارات بالاستبانة

وافق معظم أفراد العينة على جميع العبارات التي وردت بالاستبانة.

الفروقات الإحصائية بالنسبة لجميع عبارات الاستبانة:

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن جميع العبارات التي وردت بالاستبانة تبعاً **للجنس** «اختبار ت P=0.28».

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن جميع العبارات التي وردت بالاستبانة تبعاً **للجنسية** «اختبار ت P=0.059».

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن جميع العبارات التي وردت بالاستبانة تبعاً **للكلية** «اختبار ت P=0.30».

يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن جميع العبارات التي وردت بالاستبانة تبعاً **للوظيفة** «اختبار تحليل التباين الأحادي، P=0.008».

يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن جميع العبارات التي وردت بالاستبانة تبعاً **لسنوات الخبرة** في مؤسسات التعليم العالي «اختبار تحليل التباين الأحادي، P=0.009». ولقد تبين أن أفراد العينة الذين لديهم خبرة تزيد عن 15 سنة أكثر موافقة على العبارات من الذين لديهم خبرة تتراوح بين (1-9) سنوات.

يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الإجابات بشأن جميع العبارات التي وردت بالاستبانة تبعاً **للمرتبة العلمية** «اختبار تحليل التباين الأحادي P=0.01».

ولقد تبين أن الأساتذة أكثر موافقة على العبارات من **المدرسين**، جدول رقم (7) يلقي الضوء على ملخص الفروقات الإحصائية للقسم السادس.

جدول (7)

رأي أفراد العينة بجميع العبارات التي وردت بالاستبانة

الفروقات الإحصائية					
تبعاً للجنس	تبعاً للجنسية	تبعاً للكلية	تبعاً للوظيفة	تبعاً لسنوات الخبرة في مؤسسات التعليم العالي	تبعاً للمرتبة العلمية
لا يوجد فرق P=0.28	لا يوجد فرق P=0.052 الكويتيون أكثر موافقة من غيرهم	لا يوجد فرق P=0.30	يوجد فرق P=0.008	يوجد فرق P=0.009	يوجد فرق P=0.01

نتائج الدراسة

إن المراجعة الدورية لنظم الدراسات العليا وبرامجها ضرورة ملحة تساعد القائمين على هذه الدراسات على مسايرة أحدث الاتجاهات العالمية في هذا المجال؛ حيث تعتبر الدراسات العليا والبحث العلمي من العوامل المهمة في تطوير المجتمعات المعاصرة وتقدمها. ومن خلال الاطلاع على الأدبيات الخاصة بالدراسات العليا والبحث العلمي فإن التخطيط ووضع الاستراتيجيات وإعادة النظر بالأهداف والبرامج بين فترة وأخرى مهمة جدا لمعرفة المعوقات التي تواجهه بهدف إصلاحه وتطويره. والدراسات العليا ربما تكون أحد السبل الرئيسة لإيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها المجتمع، كما يقع على الدراسات العليا الدور الكبير في إعداد الكوادر القيادية المتخصصة وتأهيلها. وقد روعي في البرامج الدراسية التي وضعتها كلية الدراسات العليا بجامعة الكويت إعداد الكوادر العلمية وتأهيلها لمد الحكومة والقطاع الأهلي بحاجتهما من حملة هذه المؤهلات العليا.

ركزت نتائج الدراسة على ضرورة إعطاء أهمية كبيرة لاستراتيجيات البرامج الحالية للدراسات العليا؛ بدليل أن المتوسطات المرتفعة كانت تطالب بإعادة النظر في الأهداف الحالية لبرامج الدراسات العليا بجامعة الكويت؛ حيث بلغت النسبة 69%. كذلك أوصت الدراسة بضرورة مراجعة الهيكل التنظيمي للدراسات العليا؛ بدليل

المتوسطات المرتفعة؛ حيث بلغت النسبة 48.4% بينما بلغت النسبة لا أدري 33%. كما أوضحت الدراسة أن برامج الدراسات العليا والمقررات الدراسية المطروحة عميقة في النواحي العلمية، حيث بلغت النسبة 59%. كذلك أظهرت نتائج الدراسة ضرورة إدخال الإشراف على الرسائل العلمية ضمن نصاب هيئة التدريس؛ حيث حصلت على متوسطات عالية بلغت النسبة 60%. بالإضافة إلى ما سبق فإن نتائج هذه الدراسة بينت بوضوح تأكيد أهمية توافر التسهيلات والإعانات لبرامج الدراسات العليا. وقد تبين أن أفراد العينة الذين يعملون في الكليات العلمية أكثر موافقة على وجود التسهيلات والإمكانات من الذين يعملون في الكليات الأدبية.

التوصيات

من مراجعة أدبيات البحث ومن نتائجه الميدانية تم وضع تصورات مستقبلية لبنية وتنظيم جديدين لمرحلة الدراسات العليا.

تصورات مستقبلية مقترحة لبنية وتنظيم جديدين لمرحلة الدراسات العليا

تحظى مرحلة الدراسات العليا بمكانة بارزة في تفكير المسؤولين عن مؤسسات التعليم العالي في المجتمعات المعاصرة باعتبارها قمة التعليم الجامعي؛ لما لها من دور فاعل في مواجهة متطلبات التنمية وتأهيل القيادات. كما تقع على عاتق الإدارة الجامعية بشكل عام والإدارة المسؤولة عن وضع نظم الدراسات العليا وبرامجها بشكل خاص مسؤولية صياغة استراتيجية للدراسات العليا بما يتناسب والمتطلبات المستقبلية، لا سيما ما يتعلق منها بدراسات المجالات العلمية الحديثة وتطبيقاتها بعامة، ومتطلبات خطط التنمية بجوانبها المتعددة بخاصة، بما يجعل طلبة الدراسات العليا قادرين على تمثل مظاهر التقدم العلمي من حولهم، والإفادة بما تقدمه التقنية الحديثة من أجهزة وأدوات مع تأكيد الرابطة بين النظرية والتطبيق، وبين العلم والعمل.

إن الرؤى الاستراتيجية للدراسات العليا ينبغي أن تحدد الغايات، وتهيئ الإمكانات المادية والبشرية، وتبحث وتطور من سياساتها وبرامجها بما يكفل تمكين طلبة الدراسات العليا من ملاحقة التطور والتقدم في كافة المجالات والتخصصات، ووفق أحدث الاتجاهات العالمية.

ووفق هذه المعطيات، فإن هناك العديد من التصورات المستقبلية لإحداثيات تنظيم مرحلة الدراسات العليا وما تحويه من أهداف وسياسات وبرامج ومخرجات نوجزها في ما يلي:

- صياغة برامج حديثة تتناسب وتطوير قدرات الدارسين على الإبداع والابتكار.
- الموازنة بين المتطلبات الاجتماعية الاقتصادية والمتطلبات الفردية والثقافية في برامج الدراسات العليا.
- وضع برامج للدراسات العليا تتسم بالمرونة والتعامل مع القضايا الراهنة للمجتمع، وإجراء الدراسات والبحوث العلمية لاسيما تلك التي تخدم قضايا ومتطلبات التنمية.
- التأكيد على اختيار الأساتذة المتخصصين، القادرين على إعداد الطلاب وتدريبهم بما يتفق وأهداف الدراسات العليا.
- اختيار الأساتذة المشرفين على رسائل الدراسات العليا من ذوي الخبرات للاستفادة منهم في التكوين العلمي للطلاب، وإكسابهم مهارات البحث العلمي.
- حفز الطلبة مادياً ومعنوياً للالتحاق بالدراسات والتخصصات العلمية والتقنية الحديثة، حتى يستطيعوا ملاحقة التغير الاجتماعي السريع والتغير الهائل في المعارف كماً وكيفاً.
- وضع صيغ برامج أكاديمية غير تقليدية تهدف إلى خدمة المجتمع، وتقدم طرائق وأساليب جديدة في معالجة قضايا المجتمع وإيجاد الحلول لمشكلاته.
- ضرورة التنسيق والتكامل بين أهداف الدراسات العليا وأهداف التنمية مع إفساح المجال للقطاع الأهلي ليسهم في هذا المجال.
- تدعيم الإمكانات المادية والبشرية مع تقديم التسهيلات البحثية على المستوى المؤسسي.
- تطوير الدراسات العليا على نحو يحولها إلى مراكز معلومات معدة بشكل يسهم في وضع تنشيط حركة الدراسات العليا؛ وذلك باستخدام جهاز فني مؤهل قادر على التعامل مع المعلومات وعلى توظيفها لخدمة البحث العلمي بالجامعة والمجتمع.
- التأكيد على أهمية تبادل المعلومات والخبرات بين جامعات الدول العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي في مجال الدراسات من خلال استمرار عقد الاجتماعات الدورية لعمداء ومسؤولي الدراسات العليا.

- دعوة جامعات الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي إلى الإفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس بها للاستعانة بهم كممتحنين خارجيين، والمشاركة في الإشراف على الرسائل العلمية.
- إقامة ندوات علمية تشترك فيها مؤسسات القطاع الخاص والحكومي لبلورة العلاقة بين برامج الدراسات العليا وبين خطط التنمية واحتياجات المجتمع.
- مواصلة إجراء التقويم الدوري لبرامج الدراسات العليا بشكل مستمر بهدف تحديثها وتطويرها، على أن يكون التقويم ذاتياً وخارجياً حسب طبيعة البرامج.
- توظيف أبحاث طلبة الدراسات العليا في تأدية المتطلبات التنموية.
- إشراك عدد من ممثلي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ذوي العلاقة من خارج الجامعة في عضوية لجان الدراسات العليا ومجالسها المختلفة.

ومن خلال هذه الرؤى يمكن للدراسات العليا أن تلعب دوراً تنموياً إيجابياً في مسيرة المجتمع، وأن تسعى إلى ترسيخ قوانينه وخصوصياته الحضارية بما يدعم التماسك الاجتماعي ويعزز الاستقرار، فضلاً عن سعيها إلى ضخ مقومات الحركة والحراك في جسم المجتمع، وإكساب الحيوية للتطوير والتجديد، والإسهام الفعال في ركب الحضارة الإنسانية. وإذا ما تحدثنا عن الدراسات العليا من أجل التنمية فإن ذلك يتضمن أن لدينا فهماً أفضل للمجتمع الذي تعيش فيه.

الهوامش والمراجع

(1) مصطفى أحمد تركي: «جامعة القرن الحادي والعشرين» **ندوة الجامعة اليوم وآفاق المستقبل** 1996، ص696.

(2) محمد عبدالعليم مرسي: «معوقات البحث العلمي في الوطن العربي» **ندوة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية المنعقدة بجامعة الملك سعود**، الرياض: 1983، ص33.

(3) مكتب التربية العربية بدول الخليج: التقرير الختامي وتوصيات الاجتماع الثاني لعمداء ومسؤولي الدراسات العليا بجامعات الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج عقد في دولة البحرين في الفترة من 25-16 أكتوبر 1994م.

(4) جابر عبدالحميد جابر، د. علاء الدين كفافي، د. شكري سيد أحمد: **الدراسات العليا بجامعة قطر. دراسة استطلاعية**، جامعة قطر: مركز البحوث التربوية، 1987، ص 141-142.

(5) محمد عزت عبدالموجود: «التعليم العالي وإعداد هيئة التدريس، **دراسات تربوية**، سلسلة أبحاث تصدر عن رابطة التربية المرئية المجلد الثالث، الجزء (11)، 1988، ص50.

(6) سعد باشوش ومحمود عبدالحليم مرسي: «تقويم برامج الدراسات العليا بجامعة الملك عبدالعزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس» **مجلة جامعة الملك عبدالعزيز العلوم التربوية**، المجلد (2)، 1989، ص7.

(7) - Robert V. smit. (1990) Graduate Research - A Guide for Students in the Sciences. 2nd edition. Plemum Press; New york, p. 11.

(8) جليل إبراهيم العريض: «تقويم أداء الأستاذ الجامعي في جامعات دول الخليج العربي» **مكتب التربية العربي لدول الخليج**، 1992، ص6-7.

(9) - Marvin. Goldberger, Brenan A. Maher, and Edert flattan (1995). "Research - Doctorate Programs in the United States. National Academy Press, Washingtion D.C.

(10) الرفاعي، 1994، ص 7.

(11) صالحة سنقر: الدراسات العليا في الجامعات العربية؛ مقوماتها ودورها في خدمة التنمية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس: 1994، ص57.

(12) أنطون رحمة: «مشكلات الدراسات العليا في الجامعات العربية وسبل معالجتها»، **مجلة التعريب**، المنظمة العربية للتربيةو الثقافة والعلوم، السنة الرابعة العدد السابع، 1992، ص89.

(13) - Maher A. Brenan (1995): Places of Inquiry. University of Califomia Press, Los Angeles, p.240.

(14) علي عبدالرزاق إبراهيم: التعليم الجامعي وظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات (دراسة تطبيقية على محافظة (المنيا) **المجلة العربية للتعليم العالي**، العدد الأول، ديسمبر 1995، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1995، ص52.

(15) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة: **بحث في سياسات التغيير والنمو في مجال التعليم العالي**، نضد وطبع بورش اليونسكو، باريس: 1995، ص7-10.

(16) رياض يوسف حمزة: «الجامعة بين الطالب والأستاذ» **ندوة الجامعة اليوم وآفاق المستقبل**، كلية الآداب، جامعة الكويت، 1996، ص201-209.

(17) درويش العمادي: «معوقات البحث العلمي في الجامعات الخليجية (نموذج جامعة قطر) **ندوة الجامعة اليوم وآفاق المستقبل**، كلية الآداب، جامعة الكويت، 1996، ص397-398.

(18) ضياء الدين زاهر: البحث العلمي الاجتماعي العربي: «دراسة تحليلية نقدية»، **مستقبل التربية العربية**، المجلد الثاني، العددان السادس والسابع، 1996، ص13.

(19) مستقبل التربية العربية، 1996، ص20-21.

(20) - Kate Beatie and Richard James (1997). "Flexible Coursework Delivery to Australian Postgraduates: How Effective is the Teaching and Learning". Higher Education, vol. 33, No. 2, March, p.186.

(21) - Morilazu Ushiogi (1997): Japanese Graduate Education and its Problems. Higher Education, vol. 34, No.2, September, p.237.

(22) «جامعة الكويت منبر فكر ومنارة ثقافة» **إدارة العلاقات العامة والإعلام**، جامعة الكويت، 1996، ص217.

(23) «برامج الدراسات العليا بجامعة الكويت» **مجلة الخريج**، العدد التاسع، إدارة مكتب الخريجين، جامعة الكويت، 1998، ص20-21.

(24) «جامعة الكويت منبر فكر ومنارة ثقافة» **إدارة العلاقات العامة**، جامعة الكويت، 1995، ص319.

(25) «دليل كلية الدراسات العليا» – كلية الدراسات العليا، جامعة الكويت (1998-1999)، ص20-23.

(26) «جامعة الكويت في 40 سنة» **إدارة العلاقات العامة والإعلام**، جامعة الكويت، 1996، ص20-27.

ملحق (1)

أسماء الأساتذة المحكمين

أ.د. وصفي عزيز بولس - قسم الإدارة والتخطيط التربوي، الدكتور ضياء الدين زاهر - قسم أصول التربية، الدكتور وليم عبيد - قسم المناهج وطرق التدريس، الدكتور غريب زاهر - قسم المناهج وطرق التدريس.

ملحق (2)

إن كلية الدراسات العليا لا تسمح أن يبدأ أي برنامج ماجستير أو دكتوراه إلا بعد التأكد من استيفائه لجميع المتطلبات. إن المناهج العلمية في الكلية يتم دراستها وتقويمها من قبل محكمين خارجيين، حيث يقومون بإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم بإجراء تعديل على المقررات التي يرونها لا تناسب الدراسة. إن بعض المقررات يتم تعديلها من فترة لأخرى نتيجة للتطورات التي تحدث في البرامج العلمية عالمياً، ولتواكب أحدث الاتجاهات العلمية. وقد بلغت البرامج للعام الدراسي 99/88 (33) برنامجاً للماجستير وواحداً للدكتوراه في مختلف التخصصات.

كما أن هناك الكثير من البرامج التي هي قيد الدراسة؛ سواء على مستوى الماجستير أو الدكتوراه في كلية الدراسات العليا. ويمكن تقسيمها على الوجه الآتي:

أ - برامج الماجستير المقترحة:

1 - هناك برنامجان للماجستير مقدمان من كلية الطب في الطب النووي وطب المجتمع، وهما الآن في مرحلة التقويم.

2 - بالنسبة لكلية الآداب هناك برنامج الماجستير في الجغرافيا وهو قيد التقويم كذلك.

3 - بالنسبة لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية هناك برنامج الماجستير في العقيدة والدعوة.

4 - بالنسبة لكلية التربية هناك برنامج ماجستير في الإدارة والتخطيط التربوي وهو الآن قيد التقويم.

ب - برامج الدكتوراه المقترحة:

1 - هناك برنامج الدكتوراه في الفلسفة، مقدم من قسم الفلسفة في كلية الآداب.

2 - هناك برنامج الدكتوراه في الكيمياء والرياضيات مقدم من قسمي الكيمياء والرياضيات في كلية العلوم.

3 - هناك برنامج الدكتوراه في علم وظائف الأعضاء في كلية الطب[25] (جامعة الكويت 1998، ص ص 20-23).

كما نود الإشارة بهذه المناسبة إلى أنه بدءاً من السنة الأكاديمية 99/98 سيبدأ لأول مرة في الجامعة في كلية الطب برنامج الدكتوراه في علم الجراثيم. كذلك سيبدأ لأول مرة في كلية العلوم الإدارية برنامج الماجستير في إدارة الأعمال (MBA)، وكذلك برنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها في كلية الآداب، وبرنامجان للماجستير في كلية الحقوق وهما: أ - برنامج الماجستير في القانون العام، ب - برنامج الماجستير في القانون الخاص. وجميع هذه البرامج والتي تم ذكرها أعلاه هي برامج جديدة ستبدأ في شهر سبتمبر 98 لأول مرة.

ويتولى إدارة كل برنامج لجنة تسمى برنامج الدراسات العليا يتم اختيارها بترشيح رئيس القسم العلمي وعميد الكلية المعنية وعميد كلية الدراسات العليا؛ حيث تقوم هذه اللجنة باختيار الأساتذة الذين يتولون عملية تدريس المقررات.

أما بالنسبة للفترة من 1980/1979 إلى 1996/1995، وهي الفترة التي تلت تأسيس كلية الدراسات العليا، والشروط الخاصة بالتسجيل لهذه الدرجات العلمية.

فإن عدد المسجلين لدرجة الماجستير في الكليات المختلفة بلغ 16 طالباً وطالبة في العام الجامعي 1980/1979، ثم ارتفع إلى 52 طالبا وطالبة في العام الجامعي 1985/1984؛ أي أن عددهم تضاعف 3 مرات خلال خمس سنوات، ثم ارتفع إلى 320 عام 1988/1987، أي تضاعف أكثر من 6 مرات خلال ثلاث سنوات[26]. (جامعة الكويت، 1996، ص ص 20-27).

كلية الدراسات العليا وضعت خططاً ولوائح للبرامج على مستوى الماجستير والدكتوراه؛ حيث تتضمن خطط البرامج الوحدات الإلزامية والاختيارية على مستوى الكلية؛ بحيث تكون مجموع الوحدات المجتازة لبرنامج الماجستير 33 وحدة دراسية، منها 21 وحدة إلزامية لمتطلبات الكلية، 6 وحدات اختيارية، 6 وحدات أطروحة الماجستير. والحد الزمني الأدنى لاستكمال متطلبات درجة الماجستير هو اثنا عشر شهرا، والفترة الاعتيادية لإكمال كافة المتطلبات هي سنتان ومن هذه البرامج:

البرامج الأكاديمية

1 - كلية العلوم

الفيزياء 1979، الكيمياء 1979، الكيمياء الحيوية 1982، علم الحيوان 1982، الجيولوجيا 1982، النبات 1984، الإحصاء وبحوث العمليات 1989، الرياضيات البحتة 1989، الرياضيات التطبيقية 1989، علم الحاسب 1989، علم الأحياء الدقيقة 1993.

2 - كلية الآداب

الفلسفة 1983، علم اللغة - النحو 1994، التاريخ 1997، علم النفس 1998.

3 - كلية الطب

علم الجراثيم 1984، علم وظائف الأعضاء 1984، علم العقاقير والسموم 1984، التشريح 1984، الكيمياء الحيوية 1987، علم الأمراض 1987.

4 - كلية الهندسة والبترول

الهندسة الميدانية 1985، الهندسة الكهربائية 1985، هندسة الكمبيوتر 1994، الهندسة الميكانيكية 1985، الهندسة الكيميائية 1985.

5 - كلية الحقوق

القانون الخاص 1993، القانون العام 1996.

6 - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

الحديث الشريف وعلومه 1993، الفقه المقارن وأصول الفقه 1994، التفسير وعلوم القرآن 1996.

7 - كلية التربية

مناهج وطرق تدريس 1995، أصول التربية 1997 (جامعة الكويت، 1998، 1999، ص ص 17-61).

ملحق رقم (3)
استبانة
واقع برامج الدراسات العليا بجامعة الكويت
من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس
دراسة استطلاعية

الزملاء الأفاضل/

تحية طيبة وبعد،

هذه الاستبانة جزء من دراسة علمية؛ الهدف منها التعرف على واقع برامج الدراسات العليا والأبحاث بجامعة الكويت. لذا فهذه الاستبانة تضمنت عدداً من العبارات التي تدور حول هذا الموضوع، ويسعدني أن تشاركونا بالرأي في الوصف الدقيق لهذه القضية. المطلوب من سيادتكم التكرم بإبداء رأيكم قرين كل عبارة. وإني إذ أشكر لكم حسن تعاونكم أؤكد لكم أن بيانات هذه الاستبانة ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا في خدمة البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول وافر التحية والتقدير، ، ،

بيانات أساسية

برجاء التكرم بوضع دائرة حول الرقم المناسب في المربع قرين العبارة التي تناسبك.

1 - الوظيفة:

عميد	مساعد عميد	رئيس قسم	عضو هيئة تدريس
1	2	3	4

2 - النوع:

ذكر	أنثى
1	2

3 - الجنسية:

كويتي	غير كويتي
1	2

4 - سنوات الخبرة في مؤسسات التعليم العالي:

1-9 سنوات	10-15 سنة	أكثر من 15 سنة
1	2	3

5 - المرتبة العلمية:

أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس
1	2	3

6 - مركز العمل: (الكلية)

كلية الدراسات العليا	كلية العلوم	كلية الهندسة والبترول	كلية الحقوق	كلية الطب	كلية الطب المساعد
1	2	3	4	5	6

كلية التربية	كلية الشريعة	كلية العلوم الإدارية	كلية الآداب	مركز اللغات
7	8	9	10	11

- ضع (✓) في المربع الذي يعبر عن رأيك أمام كل عبارة مما يأتي:

مسلسل	العبارات	أوافق تماما	أوافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق أبدا
أولا في مجال استراتيجيات الدراسات العليا						
1	تحتاج الأهداف الحالية لإعادة النظر					
2	تعتمد الاستراتيجية الحالية على التخطيط والسياسات الشاملة					
3	يتم إجراء مسح ميداني لتعرف مدى احتياجات المجتمع					
4	المعايير والأسس المعمول بها في مجال القبول سليمة					
5	هناك توازن في القبول بين التخصصات النظرية والتطبيقية					
6	الحوافز المادية والمعنوية الموجودة للطلبة كافية لتشجيعهم على الدراسة					
ثانياً في مجال الهيكل التنظيمي للدراسات العليا والأبحاث						
7	الهيكل التنظيمي الحالي لعمادة الدراسات العليا يحتاج إلى مراجعة					
8	توجد معايير للأداء على جميع المستويات					
9	يتم إعداد تقارير سنوية عن مستوى الأداء					
10	يتم إعداد تقارير عن معوقات العمل					
11	يتم توفير جميع مستلزمات الدراسات العليا					
ثالثاً: في مجال برنامج الدراسات العليا (الخاصة بقسمك)						
12	المقررات الدراسية المطروحة عميقة في محتواها العلمي					
13	تتضمن البرامج أحدث ما توصل إليه العلم وتطبيقاته					
14	المقررات المطروحة تؤهل الدارسين لمتابعة الدراسات العليا					
15	يسهم المشرفون بجدية في اقتراح الموضوعات المناسبة لأبحاث الماجستير والدكتوراه					

مسلسل	العبارات	أوافق تماما	أوافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق أبدا
16	الأبحاث التي يجريها الطلبة نافعة للمجتمع وتسهم في عمليات التنمية					
17	تضيف معظم الأبحاث التي يجريها الطلبة معارف جديدة					
18	طرائق التدريس المتبعة تتفق وطبيعة الدراسات العليا وأهدافها					
19	أساليب التقويم المتبعة متنوعة ومناسبة في المقررات التي يدرسونها					
20	يؤكد معظم الأساتذة على تعدد مصادر المعرفة في المقررات التي يدرسوها					
رابعاً: في مجال الهيئة التدريسية						
21	أرى ضرورة إدخال الإشراف على الرسائل ضمن نصاب التدريس على الدراسات العليا					
22	لا يوجد أعضاء هيئة تدريس على مرتبة أستاذ في تخصصات كثيرة					
23	ضرورة توافر الأساتذة في جميع التخصصات					
خامساً: في مجال الهيئة التدريسية						
24	هناك اتصال مباشر بمراكز المعلومات العالمية					
25	تتوافر أحدث المراجع العلمية بمكتبات الجامعة					
26	تتوافر جميع المستلزمات من المختبرات والمعامل					
27	تتوافر الأموال اللازمة للدراسات العليا والبحوث					

* * *